

حركة مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

□ قاسم عز الدين

السياسية لطبيعة العمل المشترك انحصرت أهمية النشاطات إلى غايات سياسية محلية عند البعض، وإلى مقاصد ذاتية عند البعض الآخر، وبرهنت أن مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية تتطلب ارتقاءً سياسياً إلى مستوى المهمات التي تفرضها العولمة الليبرالية - وفي هذا لن تكون النوايا الطيبة كافيةً.

ومهما يكن من أمر فقد أُحْدِثَ طَرَحُ الموضوع ما يُحْدِثُهُ رمي حجر في مُسْتَنَقِعِ راكِد، وجرى تداوله في اجتماعات القاهرة قبيل «المنتدى الدولي» في بيروت. كما أعرب المشاركون العرب في هذا المنتدى عن استعدادهم لتطوير جهودهم باتجاه العمل على إنشاء حركة عربية مناهضة للعولمة الليبرالية. وأسفر «لقاء» بيروت الآخر عن قناعة القوى السياسية العربية بأهمية بلورة رؤية سياسية عربية، فعكف بعضهم إثر اللقاء على إعداد ما تقتضيه هذه الرؤية، فيما راح البعض الآخر يتباهى بإنجازاته الخاصة بما لا يدعو للتباهي إلا إذا تقلصت الطموحات السياسية إلى الحد الذي عبّر عنه أحد ناشطي هذا اللقاء بقوله: «كان ذلك، في الكثير من اللحظات، بمثابة تعارفٍ يُحْدِثُ بهذه الصورة المباشرة للمرة الأولى [على اعتبار أن لقاءات التعارف الأخرى تُحْدِثُ بتبادل الصور]. وربما أمكن عزو الكثير الكثير من نواقص التنظيم أحياناً، واحتدام النقاش [بين المنظمين طبعاً] أحياناً أخرى، إلى هذا التنوع غير المسبوق [حذار، الملكية الفكرية مسجلة] وإلى الرغبة في المحافظة على الطابع الحرّ للمبادرة...» (الحياة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، صفحة «تيارات، والمعوقان لكاتب هذه المقالة»).

والواقع أن وسائل الإعلام أسهمت في تداول موضوع العولمة الليبرالية على نطاق واسع، وأخرجته من محاجر الغرف الضيقة، فأسهبت في عرض نشاطات حركة المناهضة العالمية، وحوارت العديد من الناشطين العرب في موضوع مازال أشبه بالطلاسم على الرُغم من أهميته في تقرير مصير البشرية بأسرها. وفي هذه

عقدت الجمعيات والتنظيمات الدولية المناهضة للعولمة الليبرالية في مطلع الشهر الفائت منتدى في بيروت، جرياً على عاداتها في ملاحقة مؤتمرات مؤسسات العولمة الليبرالية ومناهضتها باقتراحات وبدائل أخرى. وقد اختارت بيروت رداً على مؤتمر حكومة العولمة الليبرالية ممثلة بـ «منظمة التجارة العالمية» في الدوحة، التي اختيرت لحرمان المنظمات من الوصول إليها بهدف عزل دول العالم الثالث عن صوتهم الجماهيري وفرض جولة جديدة من المكتسبات لصالح الشركات المتعددة الجنسية.

في أثناء التحضير لهذا المنتدى طرحت مشكلة سياسية على المنظمين العرب، إذ إن مطالب المنطقة العربية لا تحظى بأهمية بين مطالب المنظمات الدولية. وقد حاول المنظمون العرب إيجاد حل تقني بإضافة قضية فلسطين في إحدى ورشات العمل، فتبين أن قضايا المنطقة العربية ليست مسألة يُمكن «إضافتها» على هذا النحو، بل هي مرهونة بإنشاء حركة عربية مناهضة للعولمة الليبرالية تبلور رؤية سياسية تفرض نفسها في إطار الحركة العالمية المناهضة للعولمة الليبرالية. لذا ارتأى بعض المبادرين السعي إلى عقد لقاء سياسي عربي يتكبد مسؤولية تشكيل نواة الحركة العربية المنشودة، وصياغة قضايا المنطقة العربية في مطالب محددة تفرض نفسها على أعمال منتدى المنظمات الدولية في بيروت وتتفاعل معها في تطوير العمل المشترك في النشاطات اللاحقة.

غير أنه سرعان ما تبين أن هذه المهمة أصعب من الأولى. ذلك أن القوى السياسية لم تكن تطرح على عاتقها عملاً مشتركاً في المنطقة العربية بغير تصدير البيانات، فكيف يُمكنها اختراق المحيطات والفيافي في عمل مشترك مع منظمات دولية لم يسبق أن علمت عنها شيئاً غير ما رأته على شاشات التلفزيون من احتجاجات جماهيرية صاخبة؟ وفي غياب الحدود الدنيا من الرؤية

حركة مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

الثقافة تتميز برود الفعل العفوية، وباحترار الرؤية السياسية البعيدة المدى أو الرؤية السياسية المركبة - وهو احتقارٌ شبيه باحتقار العرب الرُّحْل للعمل اليدويّ قياساً إلى تبجيل الخطابة والشعر. فهذه «الميزات» المشؤومة لا يسعها أن تتراكم كي تتسنى لها مواجهة تعقيدات الواقع المركب في حياة شعب من الشعوب، فكيف لها - والحالة هذه - مواجهتها مرحلة انتقالية شديدة التعقيد على مستوى نظام عالمي يتميّز بصراع الشركات المتعددة الجنسيّة مع شعوب الكرة الأرضيّة؛ في هذه الحالة لن تكون معاناتها أفضل من معاناة تائهٍ مرعوبٍ في أحد الأدغال، حيث لا يبقى أمامه غير رفع صوته لطمأنة نفسه. وللدلالة على عمق أزمة هذه الثقافة نتعرض لموضوعين مختلفين يتمنّعان بإجماع هذه الثقافة: «صراع الحضارات» و«النظام الشرق أوسطي».

صراع الحضارات موضوع اكتشفه خطباء المنابر وبعض المثقفين إثر أحداث نيويورك وواشنطن، ثم راح أطراف الثقافة السياسيّة يردونه تدليلاً على غطرسة الغرب واحتقار ثقافات الشعوب. غير أنّ غالبية من رجّمو «نظريّة» صراع الحضارات لم يقرأوا كتاب هانتنغتون. والأدهى أنّ هذه الغالبية نفسها تتفق مع ما ذهب إليه صاحب الكتاب من أنّ صراع الاقتصاد والإيديولوجيات قد انتهى بانتهاء القرن الماضي، وأنّ القرن الجديد يتميّز بالصراع بين الحضارات الثماني - ومن ضمنها صراع الحضارة الغربيّة مع الحضارة الإسلاميّة. والأدهى من ذلك كلّهُ أنّ هذه المقولة تتبناها في الغرب أطراف غير مؤثرة، وتتجاوزها قوى وأطراف أكثر شراسةً، وتُخالفها قوى أخرى من مواقع مختلفة. فالقوى التي تتبناها في الغرب هي التي تُعتبر أنّ اختلاط الثقافات في المجتمعات الغربيّة من شأنه أن يشكّل خطراً عليها،

الفترة، وأثناء التحضير للقاء بيروت، أبصرتُ نشرةً العولمة* النور، وهي أوّل نشرة عربيّة طرحت على نفسها مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة، فحاولتُ أن تربط من العدد الأول بين الحركة العالميّة ومناهضة العولمة الليبراليّة في منطقتنا، متوخّية الإسهام في تشكيل حركة عربيّة في إطار هذه المناهضة؛ ثم حملَ العدد الثاني مشروعاً من الفناعات والأهداف تُطرحه للنقاش والحوار.

لكنّ كلّ هذه الجهود مازالت في بداياتها، ومازالت المنطقة العربيّة بين أصقاع قليلة في هذه المعمورة عاجزة عن تحمّل مسؤولياتها في مناهضة العولمة الليبراليّة، على الرُغم من توافر الطاقات والرغبات والاستعداد الكبير بين الطاقات الشابة، وعلى الرُغم ممّا أصابها من العولمة الليبراليّة من كوارث اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة.

وبالنظر إلى طبيعة المواضيع التي عاقت مباحثات تشكيل إطار عربيّ فاعل، يتّضح أنّ العمل الجديّ لمناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة مرهون بتكثيف الجهود لتجاوز الثقافة السياسيّة السائدة في المجتمعات العربيّة وقواها السياسيّة والاجتماعيّة، ومرهون بالارتقاء السياسيّ إلى مستوى ما يفعله غيرنا في فهم طبيعة الأزمات التي تعيشها المجتمعات في نظام العولمة الليبراليّة، والتعلّم من تجارب الآخرين ومن تجاربنا طبيعة تطوير العمل المشترك.

أسباب جمود حركة المناهضة في منطقتنا

إنّ تخلف المنطقة العربيّة عن مناهضة العولمة الليبراليّة، أسوء ببقية مناطق خلق الله، هو انعكاس لواقع الثقافة السياسيّة السائدة في المجتمعات العربيّة وقواها السياسيّة والاجتماعيّة. ذلك أنّ هذه

إنَّ تخلف المنطقة العربية عن مناهضة العولمة هو انعكاس لواقع الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية وقواها السياسية والاجتماعية

تحديداً طبيعة القوى التي نأمل في مناهضتها وتحديد أهدافها، ومتناقضاتها، وكذلك تحديد طبيعة القوى التي نطمح إلى استمالتها أو تحييدها أو مشاركتها. لكن قبل هذا وذاك يُقتضى أن نعيد الطمأنينة إلى نفوسنا، بغير مسيرة القطيع والصرخ المتزايد، بحثاً عن الحقائق ولو كانت معقدة.

النظام الشرق أوسطي هو الموضوع الذي طُرح أثناء تدمير العراق لجرّ العرب إلى التحالف مع أميركا. وقد توخّت حينها الحكومات الغربية ومؤسسات العولمة الليبرالية دعم سلام إسرائيل والدول العربية، على أساس محادثات مدريد، بمشروعات اقتصادية تتولى فيها إسرائيل إنشاء السوق الاقتصادية الشرق أوسطية وتمثيلها في التبادل مع الشركات المتعددة الجنسية، بما يؤمن لإسرائيل موقعاً إستراتيجياً قوياً يستند إلى سوق اقتصادية مخافة أن تهبط أسهم «حاملة الطائرات» بعد أن ظهرت إمكانية هبوط هذه الأسهم إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. غير أن هذه الفكرة لم تعيش طويلاً وماتت مع موت رابين، عندما تبين أن «حاملة الطائرات» تلك لها دور إستراتيجي إستعماري في أمن النفط وفي قمع البرابرة، وأن السوق الاقتصادية المزمع إنشاؤها يمكن أن تشردم الكيان الاستعماري وفق أحكام حقائق التاريخ. وهذا ما حدا بجنرالات الاحتلال الاستعماري إلى العمل على تنفيذ خطة سياسية أخرى لما لهم من نفوذ في العلاقة مع الشركات المتعددة الجنسية المصنعة لأسلحة التقنيات العالية، ولما لهم من تأثير في سياسة العولمة الليبرالية وأساليب طبخ القرار وتروجه في المجتمعات الصناعية.

فبدل أن تتفق إسرائيل مع الدول العربية وتحظى، مقابل تنازلها عن الحرب، بتمثيلها مع مؤسسات العولمة الليبرالية لإنشاء سوق اقتصادية واسعة تتحكم فيها إسرائيل، اتفقت هذه الدولة مع مؤسسات العولمة الليبرالية على الاحتفاظ بدور إستراتيجي يقتضي بأن تُفرض مؤسسات العولمة الليبرالية على كل دولة عربية بمفردها

لذا فهي تعمل على ترويج ادعائها مدعومة بخطابات المنابر في بلادنا وبيع مسلكيات الهجرة لكي تطالب بترحيل المهاجرين إلى بلادهم والعمل على إعادة إعمار البلاد المهجورة واستقرارها للحد من اختراق «حضارة» المجتمعات الغربية.

وهكذا فأبنا حين نزلق بقشرة الموز هذه، بسبب ردود الفعل السريعة وبسبب جهلنا بالتيارات عمل المجتمعات الغربية، فأبنا نصب ماءنا في طاحونة تلك القوى. والأخطر من هذا أننا نتوهم محاربة الغطرسة الغربية، في حين أن هذه الغطرسة تتجسد بما تفعله الحكومات الغربية ومؤسسات العولمة الليبرالية، لا بما تقول به تلك القوى المتعصبة لجهلها بالحضارات.

فما تفعله الحكومات في فرض غطرستها على الشعوب يُطلق من نظرة أخرى مختلفة تمام الاختلاف عن مسألة صراع الحضارات، وهي أقرب إلى مفهوم الصراع بين روما والبرابرة، أي: بين ما تُعتبره مدنيّة تمثلها حضارة السوق، وبين البرابرة الجدد في كل العالم الذين تُعتبرهم يقفون حجر عثرة في وجه مدنيّتها اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً أيضاً. فهي تُعتبر انفتاح الأسواق وفق معاييرها حضارة مطلقة تحمّل الخير المطلق لكل البشر. وعلى أساس هذه المعايير ترى غطرستها واجباً حضارياً، لكن خيرها المطلق يتسع للمسلمين والمسيحيين والبوذيين والعلمانيين... في مواجهة الشر المطلق الذي يضم باقي خلق الله من مسلمين ومسيحيين وبوذيين وعلمانيين... الخ.

والناس في الغرب في ما يُعشقون مذاهب وتيارات، تشكّلت ثقافتهم من تاريخ مجتمعاتهم وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى، فأنجبت مزيجاً متناقضاً من الأفكار المدنية والدينية والاستعمارية والديموقراطية ومن الفعل وردود الفعل. وإذا كان لنا أن نأمل في مناهضة الغطرسة الغربية أو العولمة الليبرالية مناهضة فعلية فإنه يتعين أن نسعى إلى التأثير في موازين القوى. وهذا يقتضي

حركة مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

الاجتماعية وحرمان مجتمعاتنا من إمكانية مواجهة مرحلة العولمة الليبرالية عبر تحضير الأرضية المادية، مثلما تُفعل الثقافات السياسية في المجتمعات الحية حين تعمل على بلورة أنجع الحلول أو تعين السبل التي يُقتضى انتهاجها لتوفير البدائل.

إن كل المجتمعات التي عملت على إنجاز المهام الوطنية والوحدة القومية أثناء مرحلة صراع القوميات بالغت في إنتاج ثقافة شعوبية أخلاقية استندت إليها في إنجاز المهام. لكن ثقافتها السياسية تجاوزت الثقافة الشعبية إلى العمل على تطوير مصالح القوى الاجتماعية، التي لم يكن لها أن تتطور بغير توحيد الأسواق وتعزيز التراكم الداخلي والإنتاج، لكي تتمكن من توسيع أسواقها على حساب القوميات الأخرى أو الاحتفاظ بأسواقها وإنتاجها إذا لم تتمكن من التوسع. ذلك أنه منذ اكتشاف الآلة الصناعية أصبح نظام الإنتاج والتوزيع عالمياً أكثر فأكثر، وطرح على كل الشعوب والأمم حتمية انخراطها في هذا النمط الإنتاجي العالمي إما من موقع قدرتها على المنافسة والتبادل أو من موقع التبعية. وعلى أساس هذه القاعدة المادية نشأت الأنظمة السياسية ونشأت الإيديولوجيات وحركات التحرر. وعلى هذا الأساس أيضاً تصدّت بعض الأنظمة العربية لحل المسألة الزراعية وقضية التنمية، وحاولت توحيد السوق القومية التي كان من شأنها السماح بتطوير العملية الإنتاجية وتحسين مواقع المنطقة العربية في المنافسة الدولية. لكن هذه المحاولة ضربت في مهدها، وسيطر عليها الخطاب السياسي الأخلاقي الشعبي بسبب ضعف القوى الاجتماعية القادرة على تطوير طاقاتها وربطها بإنجاز هذه المهام، وبسبب الهزيمة السياسية والعسكرية التي مُنيت بها المنطقة العربية حين كانت الظروف الدولية مائزلة تسمح بمسح للصراع بين القوميات.

أفضت هذه الهزيمة إلى ترويح ثقافة سياسية «واقعية» ضيقة، قوامها أن يسعى كلٌ بعد من البلدان العربية بمفرده إلى الانخراط

تشريع أبوابها وتسهيل ما يسمّى «الاستثمار» وتفكيك المرافق العامة بالخصخصة العشوائية وتهميش المجتمعات العربية من قوام ما يُمكن أن يُسهم في لحمتها تطويرها. ويجري تطبيق هذه السياسة يوماً بعد يوم، وقد قطعت شوطاً كبيراً على طريق تحقيق ما يُسمى الشراكة الأوروبية - العربية، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمعاهدات الأخرى، أو هي بالأحرى قطعت شوطاً على طريق تفكيك ما كان يُحفظ من استقرار هش في المجتمعات العربية التي باتت أكثر عرضة للتشرذم والتبعية.

فكيف تواجه ثقافتنا السياسية هذا الواقع السياسي؟

تواجهه بـ «إدانة» إسرائيل الرافضة للسلام، وبـ «التنديد»، وبـ «دعوة» إسرائيل إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية. وتواجهه برفض العولمة والنظام الشرق أوسطي رفضاً لا يقبل المساومة أو التنازل الإرادي. وتواجهه بالمقاومة ومجابهة الاحتلال. لكن هذه الثقافة لا تواجهه من حيث يمكنها التأثير في مجريات الأحداث في اتجاه تفيد منه القوى الاجتماعية العربية وتتحصن به المجتمعات العربية. ذلك أن التأثير يقتضي الارتقاء من ردود الفعل إلى رؤية سياسية تربط الواقع الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة العربية بالواقع السياسي - الثقافي، أي رؤية سياسية تربط الواقع المادي الحقيقي بالإرادة وبالمحافظة على الحقوق نظراً إلى أن إرادة الشعوب مهما قويت لا يمكنها أن تنتزع حقوقها إذا كانت مرتبنة بلقمة عيشها.

إن ثقافتنا السياسية لا تعير أدنى أهمية لهذا الترابط، إذ إنها لا تبحث عن حلول فعلية لأزمات تطوّر المجتمعات بمقدار ما تبحث عن تحصين نفسها بأشكال متنوّعة من الخطاب الأخلاقي الغيبي. وبهذا المعنى أسهمت ثقافتنا السياسية في هزيمة مجتمعاتنا وزيادة عجزنا عن تحديد أهداف هذه المجتمعات أثناء مرحلة صراع القوميات، مثلما سُهم اليوم في تشتيت طاقاتنا وقوانا

الأزمات التي تعانيها المجتمعات العربية يستحيل إيجاد حلول لها في مرحلة العولمة الليبرالية إلا بامتداد عالمي في داخل المجتمعات الصناعية نفسها

وحدت بذلك جهود كل الشعوب للسعي إلى انتزاع حقوق تتحكم بها قوى واحدة موحدة.

جنباً إلى جنب مع كل حركات مناهضة العولمة الليبرالية في العالم، تقتضي مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية أن تصوب باتجاه هذا الهدف وأن تتفاعل مع القوى الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية على أساس تطوير هذه المهمة الأساسية، لأسباب متعددة منها:

١ - أن العملية الإنتاجية العالمية وصلت إلى مرحلة عالية التقنية لم يعد من الممكن اللحاق بها بناءً على قاعدة إرساء التراكم الداخلي في المجتمعات الإنتاجية المتخلفة صناعياً. علاوةً على ذلك، فإن العملية الإنتاجية العالمية قد أنجزت سيطرتها على كل الأسواق العالمية، واستطاعت تكييفها مع متطلباتها بما لا يترك لشعوب المجتمعات المتخلفة صناعياً غير السعي إلى نيل حصتها من العملية الإنتاجية العالمية نفسها التي نمت وتطورت بجهود كل شعوب العالم.

٢ - إن حضارة السوق، فضلاً عن كونها غطرسةً اقتصاديةً وسياسيةً وثقافيةً، هي غطرسة أمنية وعسكرية أيضاً. ولهذه الغاية طورت الشركات المتعددة الجنسية العاملة في قطاع إنتاج السلاح تقنيةً عاليةً رأينا منها أشكالاً من القبائل «الذكية» والقنابل النووية غير المخصبة وأشكالاً من «الحروب النظيفة» والإبادة غير المرئية. فإنتاج هذه الشركات لا يسعه إلا أن يتنامى في مرحلة العولمة الليبرالية، نظراً إلى ثقل شركات السلاح في موقع الشركات المتعددة الجنسية، ونظراً إلى اعتماد الشركات «المدنية» على مختبرات شركات السلاح وتطورها التقني.

هذا الواقع ينعكس على بلدان العالم الثالث وشعوبها الساعية إلى حقوقها إذا لم يتسن لهذه الشعوب امتداد عالمي في داخل المجتمعات الصناعية نفسها. وغني عن البيان أن هذا الامتداد لا

في طريق «تنمية» تخلف الإنتاج «والانفتاح» الاقتصادي. وأفضت في المقابل إلى ردود فعل شعبية تسعى إلى استكمال إزالة الاستعمار ومجابهة الاحتلال. لكنها أفضت في الحالتين إلى تكريس انهيار طموحات السعي إلى توفير المقومات الاجتماعية - الإنتاجية التي يمكن أن تستند إليها المنطقة العربية لانتزاع حقوقها الوطنية وتحسين مواقعها في الصراع بين الأمم.

المهام المطروحة على عاتق مناهضة العولمة الليبرالية

إن مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية ليست نشاطاً يضاف إلى النشاطات الأخرى التي أفرزتها ثقافتنا السياسية منذ هزيمة طموحاتنا في إيجاد موقع اجتماعي وسياسي بين الأمم المتصارعة. فهي، مثل غيرها من حركات مناهضة العولمة الليبرالية في العالم، ولاسيما العالم الثالث، تسعى إلى البحث عن حلول فعلية لأزمة مجتمعاتها على ضوء ما وصل إليه النظام الرأسمالي العالمي في مرحلة عولته الليبرالية، وتسعى في سبيل ذلك إلى التفاعل مع القوى السياسية والاجتماعية المعنية بالمناخ بلورة أدوات معرفية تتناسب مع التطورات العالمية وبلورة أدوات عمل تتناسب هي الأخرى مع طبيعة الأزمات العالمية وتجسيدها في واقع بلادنا.

فالأزمات التي تعانيها مجتمعاتنا العربية هي امتداد لعجزها عن إنجاز مهام إزالة بقايا الاستعمار والاحتلال، وإنجاز مهام تطوير بنيتها الاجتماعية والعملية الإنتاجية الداخلية. لكن هذه الأزمات في مرحلة العولمة الليبرالية باتت يستحيل إيجاد حلول لها بحلم عودة التاريخ إلى صراع القوميات، أو بحلم انتظار صراع القطبين أو الأقطاب. وبهذا المعنى فإن العولمة الليبرالية هي ثورة تاريخية على الرغم من كل المآسي التي تحمّلها للشعوب، وعلى الرغم من شراسة الغطرسة التي تفرسها على الشعوب الأكثر ضعفاً. فقد وحدت الهدف الذي يمكن أن تصوب إليه كل شعوب العالم،

حركة مناهضة العولمة الليبرالية في المنطقة العربية: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

الطاقات الفاعلة، ولاسيما الطاقات الشابّة. وعلى ضوء هذه الرؤية أيضاً تُعْمَل مع القوى الاجتماعية في بعض القطاعات أو بعض المناطق على تطوير إمكانيّاتها وتكييف قطاعاتها في عمل مشترك على المستوى العربيّ أو العالميّ.

لقد حاولنا أثناء التحضير للقاء بيروت إرساء بعض الأولويات التي تُسَمَّح بتطوير العمل المشترك بين القوى السياسية العربية والمنظّمات الدوليّة. ففوات اللّقاء، وفاتت مناسبة انعقاد المنتدى الدوليّ، قبل أن تنتبه القوى السياسيّة العربيّة إلى أهميّة هذا العمل المشترك في الإسهام في حلّ أزمات بلادنا. لكنّ القطر لم يفتُ، وعسى أن لا تفوت محطة أخرى.

باريس

يُمكن بلوغه بتعميم مقولة «صراع الحضارات» أو ببعض الإنتاج الثقافيّ الذي أنتجناه منذ بداية عصر النهضة ابتهاجاً بالحدّات العربية وديموقراطيّتها أو رجماً بالثمة الماديّة والاستعماريّة. وعلى العكس من ذلك يمكن بلوغه بالعمل المشترك وفق آليّة هذه المجتمعات التي لم تعد غربيّة إلا في سياستها الرسميّة والتي يُمكن أن يُسهم في تغييرها اقتناع المواطنين العرب بممارسة حقّهم الانتخابيّ مع شيء من التنظيم وتعيين الأهداف.

إنّ تصويب مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة باتجاه الهدف العالميّ، أو على الأصحّ باتجاه عولمة قضايانا، يتكامل في بلادنا مع السعي إلى عولمة حقّها في مقاومة الاحتلال وإزالة الاستعمار. لكنّ هذا السعي لا ينفصل عن مقاومة انهيار البيئة الاجتماعيّة العربيّة وتفتيتها وشرذمة مداها الاجتماعيّة. وهذا العمل المحليّ يَسْتَدعي بلورة بدائل وحلول على مستوى المنطقة العربيّة بأسرها.

ففي الوقت الذي يَشْهَد فيه العالمُ، والعالمُ الثالثُ ضيمّه، إنشاءً تكتلات اقتصادية، يشدّ حكام العرب عن هذه القاعدة ويعقدون في أحسن الأحوال اتفاقيّات تجاريّة لتسهيل حركة انتقال البضائع المستوردة بشكل يتوافق مع دور إسرائيل الاستراتيجيّ وبضغط من قوى العولمة الليبراليّة. ويُمكن القوى السياسيّة العربيّة والقوى الاجتماعيّة أن تُسهم في تغيير هذا الواقع المُساوي إذا اقتنعت بجدوى العمل المشترك من أجل أهداف وبدائل أخرى لا تختلف عمّا تقوم به المناطق التي تحصن مجتمعاتها في مواجهة الانهيار الاجتماعيّ سواء بمبادلة فتح الأسواق مقابل التنمية المشتركة، أو بإعادة تأهيل القطاعات المنتجة واليد العاملة مقابل اتفاقات الشراكة وتوازن التبادل في التجارة العالميّة.

على ضوء هذه الرؤية فإنّ قوى مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة تُعْمَل على تعميم تجارب المناهضة في العالم وتطوير بعض التجارب المحليّة والانخراط في عمل مشترك مع

قاسم عزّ الدين

كاتب سياسيّ لبنانيّ، يختصّ بمسائل الهجرة والعولمة والعلاقات الدوليّة.